دور رؤساء البحر في مولد الدولة الليبية الحديثة في القرنين السابع عشر والثامن عشر

د. فاتح رجب قدارة(*)

قسم التاريخ . كلية الآداب بجامعة الزاوية

مُلَخّصْ

من الإشكاليات الخلافية في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر ذلك الخلاف حول مولد الدولة الوطنية الليبية الحديثة، وما واجهته محاولات بعض الكتاب والمؤرخين الليبيين المعاصرين للتنظير لبداية التأسيس لمعالم الشخصية السياسية للدولة الليبية الحديثة، منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي، وانتهاج سلطات طرابلس الغرب منهجا استقلالياً نسبّيا تجاه الدولة العثمانية التي تمنح هذه السلطة المشروعية في الأساس، وبين فريق آخر من المؤرخين والسياسيين الذين لا

(*) Email: fatahfr20016@gmail.com

يعترفون بهذا الطرح، ويعتقدون جازمين بأن الدولة الوطنية الليبية لم تظهر للوجود إلا عقب إعلان الاستقلال في ديسمبر 1951م،

وهذه الدراسة التاريخية تحاول البحث في أسس تبلور كيان الدولة الليبية بعدّها سلطة وإدارة تعبر عن سيادتها ومصالحها الوطنية، من خلال التركيز على تأثيرات رؤساء البحر الليبيين على تبلور شخصية الكيان السياسي الليبي، الذي أضحت له سلطة تعاقدية وتمثيلية دبلوماسية خارجية على خلفية نشاط البحرية الليبية ورؤسائها، والذي انعكس بالضرورة على تكامل بناء شخصية الدولة الليبية السياسية إقليما ودوليا في العهد القرمانلي.

Abstract

One of the controversial problems in modern and contemporary Libyan history is that the dispute over the birth of the modern Libyan national state, and what is the interface of some contemporary Libyan historian writers' attempts to theorize for the beginning of the establishment of the political character of the modern Libyan state since the end of the seventeenth century AD and the authorities of western Tripoli adopting a relatively independent approach towards the Ottoman state Which gives this legitimate power in the first place, and between another group of historians and politicians who do not recognize this proposition and firmly believe that the Libyan national state did not come into existence until after the declaration of independence in December 1951 AD,

This historical study tries to research the foundations of the crystallization of the Libyan state, after which an authority and administration expresses its sovereignty and national interests, by focusing on the influences of the Libyan sea chiefs on the crystallization of the personality of the Libyan political entity, which has become a contracting authority and a foreign diplomatic representation against the background of the activities of the Libyan Navy and its heads, which It necessarily reflected on the completion of the building of the Libyan

state's political personality, regionally and internationally, during the Karamanli era.

تمهيد: إشكالية مولد الدولة الوطنية في العالم العربي

تُعد إشكالية مولد ونشأة الدولة الوطنية في العالم العربي من الإشكاليات الخلافية بين الباحثين العرب، الذين تفرقوا إلى مذاهب شتى في دراسة التجارب السياسية لدولهم بحسب التوجهات الأيديولوجية للسلطة الحاكمة في هذا البلد أو ذاك في القرن العشرين، ما بين تيار يحاول إثراء الشخصية الوطنية للدولة[1]، وتيار التأريخ القومي للأقطار العربية المستحدثة[2]، إضافة إلى التيار الإسلامي التقليدي المحافظ، الذي ينطلق من فرضية وحدة الأمة الإسلامية[3]، إلى جانب التوظيف السلبي لتاريخ مؤسسة الدولة الوطنية في خدمة السياسات القائمة، من خلال تهميش حقب ومراحل ونظم سياسية تتباين أو تختلف مع السلطة الحاكمة[4]، الأمر الذي جعل الباحث أمام إشكالية ضبط مفاهيمه ومنطلقات تفكيره، وفي حيرة من أمره، فهل ينطلق من الكتابة عن التاريخ المحلي ؟، أو الوطني ومنها إلى القومي ، أو بالعكس؟، وهو لا يتجاهل المواقف السلبية والحدية من كتابة التاريخ الوطني، بعدّه عند بعض المنظرين القوميين العرب يطعن في مشروعية كتابة التاريخ القومي ويكرس "**التقومن القطري**"[5].

إن تنوع تلك الاتجاهات في فهم الماضي جعلتنا أمام كثير من التساؤلات، لعل من أبرزها سؤال: **من أين تبدأ دراسة التاريخ الليبي الحديث؟، وهل يحق لنا التأريخ للكيانات السياسية الوطنية، الإقليمية منها، والمحلية الليبية بعيداً عن أي جدل سياسي أو اجتماعي عقيم؟**، ولعل هذه الضبابية والتداخل هي التي دفعت الكثير من الباحثين التاريخيين في العقدين الآخرين إلى الاهتمام المتصاعد بالتاريخ الوطني في مختلف مستوياته المحلية والإقليمية والوطنية، ومحاولة وضع الأطر الأساسية لهذا التاريخ[6]، على الرغم من حالة العداء المتأصلة

لدى المؤرخين القوميين لكتابة "**التاريخ الوطني، أو القُطري**" بعدّه " **تأريخ لدويلات التجزئة القطرية**"[7]، وهذا العداء أخذ في الاختفاء التدريجي لصالح الاتجاه الوطني في التأريخ.

ولكن **أين نحن الليبيون من هذه الاتجاهات والتيارات في كتابة التاريخ؟، و هل لنا تاريخ وطني يؤرخ له؟** تساؤلات طرحت منذ أكثر من سبعين سنة، وما رافق هذه العقود السبع من محاولات مختلفة من مؤرخين هواة، وأكاديميين، وأدباء، مراكمة أبحاث وكتابات مختلفة عن التاريخ الليبي في مختلف العصور، والتي دونت في الغالب تحت وطأة فوضى الأفكار والشعارات، وغياب النموذج القدوة، وتباين رؤى النخب الثقافية[8]، وهي الفوضى التي طالت المدونات التاريخية على مختلف مستوياتها، بحيث نقلت تلك المدونات قناعاتها السياسية والاجتماعية إلى ميدان البحث عن الحقيقة التاريخية، وتبنت الكثير من تلك المدونات التاريخية، وذات الصبغة التاريخية مواقف العداء لمراحل وحقب من التاريخ الليبي، وبالقدر الذي يجعلنا نتحدث بشيء من التحفظ وكثير من الاستثناءات عن عدم مواكبة الدراسات التاريخية الليبية المعاصرة للتطورات التي يشهدها محيطها الإقليمي والعالمي في اتجاهات إنتاج المعرفة التاريخية.

وبعيداً عن هذا الجدل النظري الذي يحتاج إلى كثير من البيانات والبحث المنهجي الرصين، حتى يمكننا الاطمئنان للأحكام والآراء التي يمكن إصدارها، ولكن يمكن التركيز في الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة والمتعلقة **بمولد الكيان السياسي الليبي في العصور الحديثة**، التي توسم في الغالب **بالحقبة العثمانية**، لاسيّما في وسط سيادة العديد من الطروحات السياسية القائلة بأن نضوج مفهوم الدولة في العالم العربي تأخر عن مواكبة التطورات التي عرفتها الضفة المتوسطية المناظرة، والتي عرفت تطورات متلاحقة في تأسيس الدولة الوطنية منذ

توقيع اتفاقية واستفاليا سنة 1648م، عقب عهود من الحروب الأهلية الداخلية وسط القارة الأوروبية، وهو التأسيس الذي جاء عبر مراحل متصاعدة في بناء الإطار القانوني الذي تستند عليه تلك الدول في علاقاتها[9].

وقد دعم هذا الطرح النظري إرادة سياسية لسلط ما بعد الاستقلال في العالم العربي والتي دعمت رؤيتها عبر كتابها ومؤرخيها لترسيخ مفاهيم تاريخية محددة في الذاكرة الجمعية في المجتمع الذي تحكمه، ومن أهمها ،أن سلطة الاستقلال المناضلة والمقاومة في سبيل الحصول على الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الحديثة، وعدّ بداية حكمها منطلقاً لتاريخها الجهادي أو النضالي، واختزلت مسيرة الحركة الوطنية في شخوص قيادتها وزعاماتها المعاصرة[10]، وسرعان ما تتبدد هذه المؤرخات والكتابات مع القادمين الجدد للسلطة، وتصبح المحاولة السابقة لبناء الدولة في دائرة التاريخ العبء الذي يجب إسقاطه من مسيرة الحركة الوطنية، بل هو بناء فوقي بلا مضمون[11]، أوجد كيان اصطناعي لا يحمل مقومات الدولة[12].

وتدور أغلب المؤرخات العربية المعاصرة، ومنها الليبية وسط هذه الدائرة المفرغة، والتي أخفت خلفها العديد من التجارب ومحاولات بناء كيانات سياسية مستقلة، سواء على المستوي الوطني أو الإقليمي المحلي في البلاد الليبية خلال تاريخها الحديث والمعاصر، وهي الحقيقة المتجاهلة أو التي يجب إخفاؤها وتهميشها في سيرورة الحدث الليبي الحديث والمعاصر، فيما يرى أحد المؤرخين بأن إنشاء الكيانات السياسية الليبية من السمات المميزة لهذا التاريخ، بل يعد العامل الوطني المبكر الظهور في هذه البلاد متزامناً مع ظهور العامل الوطني في أوروبا، وأن وطنية المناطق الليبية كانت تعاصر وطنية المدن في أوروبا، على الرغم من عدم وجود رابطة

قوية تجمع هذه البلاد المترامية الأطراف، إلا أن الانتشار القبلي قد جعل مناطق شاسعة تأخذ اتجاهاً واحداً، وتدافع عن قضية واحدة[13].

وتظل تلك رؤية وتحليل شخصي في حاجة الكثير من البحوث والدراسات التاريخية والاجتماعية الموضوعية إلى رصد حركة المجتمع الليبي بين **الانقسام والوحدة** في حقبة التشكل الأخيرة في العصور الحديثة، والتي عرفت استقبال هذه البلاد لهجرات فردية وجماعية، وعمليات اندماج وانصهار اجتماعي منح للمجتمع صورته النهائية، وكان هناك ميل واضح نحو الاستقلال، ورفض التبعية للآخر المحلي أو الأجنبي، سواء على مستوى القواعد الاجتماعية في المدن والواحات ونجوع القبائل، أم على المستوى الإقليمي والمناطقي، يدعمها في هذا الاتجاه جغرافية البلاد الليبية.

الليبيون ومحاولات إنشاء الكيانات السياسية في تاريخهم الحديث

يزخر القاموس السياسي بالمصطلحات الدالة عن حالة (الاستقلال الذاتي) في مفهومها المعاصر، أو الذي استخدم في مراحل تاريخية مبكرة للدلالة عن حق الدولة في حكم نفسها، وممارستها الصلاحيات الإدارية من دون تدخل سلطة أجنبية، والذي تطور إلى الاستقلال السياسي الذاتي تميزاً له عن مصطلح (الحكم الذاتي)، الذي يستخدم في الدلالة على نوع من الدول ناقصة السيادة التي تتمتع بالاستقلال الداخلي في إدارة شؤونها، إلا أنها مرتبطة بسيادة دولة كبرى، لاسيما في مسائل السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد[14]، بحسب المفاهيم السياسية الحديثة والتي يصعب سحبها ونسجها على التجارب السياسية في عصر الإمبراطوريات والدول التابعة.

وأغلب محاولات تأطير تجارب الدول الوطنية في المحيط الليبي ركزت على جزئية **(السيادة)**، التي يختلف فقهاء القانون الدولي التقليدي والحديث حول مفهومها ، لعل من أبرز تعريفاتها المتعددة هو عدّ السيادة: سلطة لا تعلوها سلطة أخرى تستأثر بمباشرة جميع الاختصاصات داخل حدود الدولة وتتصرف في الخارج على قدم المساواة مع غيرها من السيادة المماثلة[15].

ومن زاوية الاستقلال الداخلي شبه المطلق، والتمثيل الخارجي الكامل انطلق المؤرخون العرب في التأريخ لدولهم الوطنية خاصة في الشمال الأفريقي، حيث يُعد وصول محمد على الأرناؤوطي(الألباني) إلى مصر، وتنصيبه والياً بعد خلع الباشا الموفد من استانبول سنة 1805م، البداية للتأريخ للدولة الوطنية المصرية الحديثة[16]، وكذلك الحال مع الأسرة المرادية والحسينية في تونس[17]، ونظر البعض الآخر لجذور الدولة الوطنية التونسية في جهود المصلح خير الدين باشا[18]، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإيالة الجزائرية في فترة حكم الدايات 1671-1830[19]، على الرغم من أن تأسيس كل هذه الإيالات كان في دائرة النفوذ العثماني الذي تقلص تدريجياً.

أما بالنسبة إلى الحالة الليبية فإن التطورات السياسية نحو الاستقلال التدريجي ومن ثم الكامل كان محل جدل بين المؤرخين المعاصرين الذي انقسموا بين الرؤية النافية لوجود كيان الدولة الليبية من الأساس، وبين مساعي البعض إلى محاولات إثبات حقيقة مولد الدولة الوطنية المستقلة في العهد القرمانلي 1711-1835م، استناداً إلى أن هذه السلطة فرضت سيطرتها الفعلية على كامل البلاد الليبية، وكانت هي السلطة الفعلية في تصرفاتها الداخلية والخارجية واكتسب حرية التصرف في إدارة علاقاتها الدولية، حتى إن المؤرخ أحمد النائب الأنصاري يعبر

عن حالة الصدمة من تحول السلطة القرمانلية إلى سلطة تعاقدية مستقلة في المعاهدات الدولية عند عقد معاهدة مع إنجلترا في سنة 1164هـ (1750م)، حيث يقول: "**تهور محمد القرمانلي بارتكاب أمر لا تؤمن سوابقه وروادفه وهو عقد معاهدة مع دولة الإنجليز بلا استيذان من الباب العالي**"[20].

وفي تقديرنا أن وقوع الكثير من الدراسات تحت تأثيرات فرضية التخلف العثماني والسيطرة الأجنبية على إيالة طرابلس الغرب، وممارستها السلطاوية القاسية ضد السكان المحليين، كان المرجعية لفكرة القطيعة مع الحقبة العثمانية عموماً 1551-1911م، في كثير من المؤرخات الليبية، وعدم تقبلهم لفرضية مولد ونشأة الدولة الوطنية في العهد القرمانلي، على الرغم من أن السلطة في ليبيا المعاصرة كثيراً ما حاولت استدعاء وتقمص الإرث التاريخي القرمانلي بعدّه أرثاً ليبياً أصيلاً، وأن البحرية الليبية لقنت في ذلك العهد الدول الغربية دروساً في الوطنية[21].

ونحن ندرك جيداً أن العاطفة الإنسانية تفرض نفسها لا شعورياً على القراءات المتعددة للحادثة التاريخية، وأسلوب معالجتها وتأويلها بين المؤرخين الأكاديميين والهواة، مع حالة إخضاع التاريخ والمؤرخ لتلك التابوهات التي سنتها الاتجاهات السياسية والأيديولوجية التي وجدت في ليبيا تربة خصبة لنموها وترعرعها في الحياة الثقافية الليبية الناشئة، وهذا التيار التأريخي لا يؤمن بوجود كيان سياسي مستقل للدولة الليبية قبل لحظة الصدام مع الهجمة الاستعمارية الإيطالية مطلع القرن العشرين، وأن التاريخ الليبي قبل هذا الحدث هو حقب وعهود من التبعية والسيطرة الأجنبية الخارجية[22]، بالإضافة التداخل في بعض الأحيان بين الوطني والقبلي من خلال بناء تاريخي قبلي مقاوم للغزاة الأجانب من الأتراك والقرمانليين حتى وإن خالف هذا الطرح الحقائق

التاريخية[23]، ويرى المؤرخون المعادون للحقبة العثمانية أن حقبة وجودهم في ليبيا : " لم ير فيها الطرابلسيون من آثار الحكم الصالح ما يحملهم ذكره بخير"[24].

إن مناقشة هذا التيار التأريخي في الكتابات الليبية المعاصرة قد يثقل هذه الدراسة، ويدخل الاضطراب على الفرضية التي ننطلق منها وهي: نشأة الدولة الوطنية المستقلة في العهد القرمانلي عقب انتزاع أحمد القرمانلي مقاليد السلطة في إيالة طرابلس الغرب، وهو التحول الذي عدّه المؤرخ المعاصر للحدث تحولاً جذرياً وبداية القطيعة مع الدولة العثمانية، حيث يقول ابن غلبون: "**وكأن الله سبحانه أراد انقراض الدولة التركية وإقامة الدولة القول أوغلية، فأبد محمد الجن وسلط الترك على بعضهم حتى قلوا وضعف أمرهم**"[25]، وهي التولية التي اكتسبت مشروعيتها في الأساس من الدعم الشعبي المحلي الليبي، والتي مكنت القرمانلي من خلع الباشا المكلف من استانبول والمؤزر بالأسطول العثماني[26]، وانتهت التحولات بقبول السلطان بهذا التحول الاستقلالي في الإيالة الليبية.

يقول المنظرون للتحولات الاجتماعية والسياسية "**أن قيام كل كيان سياسي يؤول في الواقع إلى انتصار تحرك بشري يرمي إلى اتجاه معين غالب، ويعني هذا أن لكل تحرك غالب تحركات مواكبة وأخرى مناوئة أو معارضة قد تختلف أهميتها باختلاف الظرفية والأحوال**"[27]، وتتجلى مظاهر هذا التحول القرمانلي في دعم شريحة الكراغلة الليبية للسلطة الجديدة، الشريحة التي كان لها أثرها الملحوظ على شكل الدولة الجديدة ونزوعها نحو الاستقلال[28]، اعتماداً على العنصر القول أوغلي الوطني وتحالفاته كداعم لقيام هذه السلطة ونهايته بعد ذلك[29].

ويعتقد بعض المؤرخين أن أحمد القرمانلي كان أول من يؤسس لحكم أسرة مستقلة في ليبيا[30]، وهذا الطرح يختزل تجربة الكيانات السياسية في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر،

ويسقط تجارب استقلالية عدة، تمثل رصد التجربة الوطنية في بناء الدولة ذات السيادة الوطنية المطلقة أو النسبية ، وتحيل إلى نزعة ليبية ومغاربية متأصلة للاستقلال ورفض السيطرة الأجنبية، حيث تُعد تجربة تأسيس **(دولة أولاد محمد)** في إقليم فزان المترامي الأطراف من التجارب ذات السبق من الناحية التاريخية عن التجربة القرمانلية[31]، حيث اتخذ مؤسس هذا الكيان **(محمد الفاسي)** من **(مرزق)** عاصمة لسلطانته منذ مطلع القرن السادس عشر، واستطاع سلاطين هذه الأسرة إدارة إقليم فزان ومحيطه الصحراوي من خلال إدارة قوية، وأداروا علاقات خارجية مثمرة في وسط القارة الأفريقية[32]، وقد فصل الرحالة المغربي **ابن مليح السراج** في نظم هذه الدولة وتقاليدها السياسية القوية في المجال الواحي الفزاني[33]، واستمرت هذه الدولة في أداء دورها، وفي المحافظة على استقلالها على الرغم من محاولات سلطات طرابلس الغرب العثمانية والقرمانلية لإخضاع هذا الكيان المستقل لمدة تقارب من القرنين ونصف من الحملات العسكرية المدمرة[34]، ولكن قوة الحاضنة الاجتماعية لهذه الدولة وسلاطينها أفشلت تلك المحاولات، حتى سنة 1811م حين تمكنت سلطات طرابلس القرمانلية من القضاء على هذا الكيان المستقل[35].

ولم يقف الأمر عند هذا النموذج في تأسيس الكيانات السياسية الليبية المستقلة، والتي لم تتوقف عند تجربتي أولاد محمد والقرمانليين، بل تلاحقت تلك المحاولات الناجحة أو التي اجهضت في مراحلها الأولية، خلال مراحل من التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، ومنها محاولة **عبدالجليل سيف النصر** أثناء ثورته ضد القرمانليين والعثمانيين 1831-1842م والتي لم يخفِ زعيمها مساعيه الاستقلالية، ومحاولة بناء كيان سياسي في المناطق التي يسيطر عليها[36]، ومحاولة السيد أحمد الشريف السنوسي لتأسيس الإمارة السنوسية في برقة عقب توقيع معاهدة أوشي لوزان 1912، ونجاحه المحدود في وضع معالم شبه سلطة مستقلة أفشلتها التجاذبات

والتدخلات الخارجية[37]، واتهام الشيخ سليمان الباروني في نهاية القرن التاسع عشر ببذل مساعي كبيرة لتأسيس إمارة مستقلة[38]، وقد بعثت الحياة في هذه المحاولة من جديد في فترة الاستعمار الإيطالي[39]، وغيرها من المحاولات الاستقلالية الليبية.

وعلى الرغم من عدم نكران هذا الاتجاه الاستقلالي في سيرورة الحدث الليبي الحديث والمعاصر، لذلك كانت دراستها في سياقات التاريخ العبء مع كثير من التهميش لهذه المحاولات الكيانية التي تُعد من تراث الدولة الوطنية، والتجربة التاريخية في بناء الدولة ومؤسساتها، أي تمثل **التاريخ الحافز** للثقة في الذات الوطنية وتجاربها، وفي ذات الحين تطرح تساؤلات بحثية أعمق حول أثر البيئة الجغرافية الليبية للنزوع الدائم نحو الاستقلال، والتي أصبحت من السمات الأساسية للمجتمع الليبي، سمة الميل للثورة والمقاومة لأي سيطرة خارجية، ويصفها أحد المؤرخين بقوله: "**المقاومة الشعبية للوجود الأجنبي كظاهرة استمرت كصفة من صفات الشعب الليبي طالما كان هناك وجود أجنبي على الأراضي الليبية، يستوى في ذلك أكان الوجود الأجنبي مسيحياً أم مسلماً**"[40]، ولعل ظاهرة المقاومة المتجذرة في الشخصية الليبية كان لها حضورها الدائم وتأثيراتها على المؤرخات الليبية، وفي التعاطي مع شريحة رؤساء البحر " الأجانب".

مولد الدولة الوطنية الليبية في العهد القرمانلي 1711–1835م

تعدد التعريفات التي تضعها الأدبيات القانونية، والقانون الدولي في تعريف الدولة، ولكنها جميعاً تتفق على الأركان الأساسية الثلاثة للدولة وهي : الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية الحاكمة التي يخضع لها أفراد الشعب ويمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد،

بحيث أن الدولة ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية بصفة دائمة ومستقرة[41].

وإن كان هناك استقرار نسبي لمعالم الإقليم الجغرافي الليبي وسكانه الذين تتوافر عندهم الرغبة في التعايش والتعاون مع بعض، والتي نشأت لعوامل عدة أهمها المصالح الاقتصادية والتشابه في التقاليد والاشتراك في التطلعات، فإن وجود سلطة حاكمة مركزية واحدة تتولى إدارة الإقليم والشعب وتنظم العلاقات بين أفراده وحمايتهم[42]، ظلت محل خلاف، وامتد الاختلاف في الكتابات التاريخية إلى مدى استقلالية السلطة الحاكمة وسيادتها الشكلية والفعلية على الأراضي الليبية، ويرجع ذلك إلى اقتصار دراسة ظاهرة الدولة الوطنية على الباحثين التاريخيين، ولم يشملها باحثو النظم الدستورية والإدارية والسياسية بأي اهتمام بحثي ينطلق من قواعد وطنية راسخة، وكان من آثار هذا الفراغ في هذا النوع من الدراسات انعكاساتها السلبية على التطورات التي أعقبت الاحتلال الإيطالي، حين اختزلت ليبيا: **الوطن والكيان الاجتماعي** في حالة : **الانقسام، وانعدام التجربة السياسية الكيانية**[43]، الجامعة لأقاليم هذه البلاد التي أحيط ماضيها بصور مشوهة عدة.

تستند تجربة الكيان السياسي الليبي في العهد القرمانلي إلى تلك العلاقة بين الظاهرة الطبيعية والسياسية، وأن حتمية الموقع الجغرافي المشاطئة للبحر المتوسط شمالاً، وظهيره الصحراوي العظيم، ومحيطها الأفريقي القاري، منح الفرصة الدائمة لهذا الإقليم لأن ينحو نحو الاستقلال، لاسيما منذ مطلع العصر الحديث حين ازداد تشابك الحدث التاريخي الليبي مع الحدث المتوسطي الذي انخرط فيه الليبيون، سواء أكان هذا النشاط سياسياً أم عسكرياً، الأمر الذي زاد من أهمية الموانئ والمدن الليبية المتوسطية وسط تحركات سكانية مهجرة من الأندلس،

والمغرب الأقصى نحو البلاد الليبية[44]، ولعل هذا ما يفسر تعدد محاولات احتلال السواحل الليبية، واتجاه سكان هذه البلاد إلى نوع من الاستقلال الذاتي بعد هزيمة الجيش الحفصي سنة 1463م[45].

وبعد دخول طرابلس الغرب تحت سيطرة العثمانيين بمساعدة رؤساء البحر فإن التوجه البحري كان حاضراً لهذا الإيالة، والاتجاه الاستقلالي التدريجي بعد أن نظم الرئيس[*] درغوث باشا الوالي الثاني للإيالة عمليات الجهاد البحري في منتصف القرن السادس عشر، وأصبحت طرابلس الغرب " **ثغر في غاية المتانة والقوة...، وتشبت بالأسفار في أساطيله وبث السرايا على الأعداء والرجوع بأموال الغنائم فيسدد بها معاشات الجند وتعيناتهم ومصاريف الأسطول ونحوه**"[46]، وأخذت الإيالة المحدودة الموارد تعتمد على نفسها اقتصاديا وعسكرياً، وأصبحت التبعية للدولة العثمانية اسمية، وآل أمر السلطة في الإيالة إلى التنافس بين رؤساء الجند من الانكشارية العثمانية، وبين رؤساء البحر[47]، فيما اكتفت استانبول بالمراقبة من بعيد للأحداث الأوروبية المغاربية، اعتماداً على قيادة البحرية العثمانية التي كانت مسؤولة عن الاتصالات بطرابلس والإيالات المغاربية[48]، وهي الوضعية التي سمحت بنمو بذور التوجه الاستقلالي للإيالة.

تعدد الآراء في تفسير ظاهرة ضعف سيطرة العثمانيين المباشرة على الإيالات المغاربية الثلاثة (ليبيا – تونس – الجزائر)، منها ما يجعل مسألة التراجع العثماني في الحوض الغربي للمتوسط مرتبطة بنهاية العصر الذهبي للدولة العثمانية عقب وفاة السلطان سليمان القانوني سنة 1566م، وأخذت الدولة تسير في أطوار من التراجع والضعف والأزمات المتتالية[49]، ويعزو فريق آخر من المؤرخين ذلك التراجع إلى هزيمة الأساطيل العثمانية في معركة ليبانت (ليبانتو)

البحرية مع الأساطيل الإسبانية وحلفائها من البندقية وجنوة الإيطاليتين قرب الشواطئ اليونانية في أكتوبر 1571م[50]، وفي ذات الوقت نشوب الصراع العثماني البرتغالي في المياه الشرقية والبحر الأحمر[51]،إضافة إلى الضغوط الروسية على الولايات العثمانية في منطقة البلقان، وغيرها من الأسباب التي جعلت سلطات العثمانيين تشهد انحساراً تدريجياً في الشمال الإفريقي، فيما أخذت إيالات هذا المجال تنعم بصيغ عدة من الاستقلال الذاتي[52]، مع استمرار الاعتراف بالسيادة الاسمية للسلطان العثماني.

وعلى الجانب المغاربي والحوض الغربي للبحر المتوسط، فكان يشهد تصاعداً لحركة الجهاد البحري الإسلامي والمسيحي[53]، لاسيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي المواجهة التي جعلت هذين القرنيين يوصفان بقرني **الحرب الدينية أو الحرب الصليبية ضد "الأتراك"**[54] بحسب المفهوم الغربي للمسلمين في تلك الحقبة المضطربة، التي جعلت إيالات الشمال الأفريقي تعتمد على نفسها في إدارة فصول هذا الصراع الممتد، وإن حظيت الظاهرة الاستقلالية للإيالات المغاربية بعناية الكتاب والمؤرخين المغاربة، بعدّ هذه المرحلة هي التي استكملت فيها هذه الإيالات أنظمتها السياسية الوطنية، ووحدتها الإقليمية، واستقرت حدودها السياسية مع محيطها، وظهور مقومات الشخصية الوطنية لتلك الدول[55].

ولكن الحالة الاستقلالية الليبية المتزامنة مع هذه التطورات المغاربية ظلت المؤرخات تتعامل معها بشيء من الاستحياء والرفض النسبي أو المطلق لظاهرتي: **الحكم الذاتي في عهد الدايات**، ومن ثم **الاستقلال الفعلي في العهد القرمانلي**، على الرغم مما شهدته فترة ضعف حضور الدولة العثمانية في غرب المتوسط، وعدم قدرتها على إعادة ترتيب أوضاع إيالة طرابلس الغرب في القرن السابع عشر لصالحها خلال الفترة التي تسمى **(فترة أو عهد حكم الدايات**

1603-1711م)[56]، وهي المرحلة الزمنية التي لم تدرس في إطارها الليبي أو المتوسطي بمعزل عن سيرورة الحدث العثماني في عهده الأول، ولعل أهم ما يميز عهد الدايات طريقة تداولهم للسلطة في طرابلس الغرب، والطبيعة الشكلية للعلاقة بالسلطات العثمانية في استانبول، والتي اقتصرت على إضفاء الشرعية على اختيارات السلطة المتنفذة في طرابلس[57]، بعد أن أخذت وحداتهم العسكرية من الانكشارية في التحلل والتشظي لصالح شرائح اجتماعية جديدة أخذت في التشكل والصعود في البناء الاجتماعي للإيالة، وهي شريحة الكراغلة الليبية[*]، وطائفة رؤساء البحر، وتوصف هذه الفترة بـ"**تحكم الجند في أمور طرابلس فكانوا يثورون ويعزلون ويعينون يدون أن يكون لحكومة استانبول دخل في ذلك**"[58]، وهي من أسوأ مراحل التاريخ الليبي الحديث من حيث الممارسات التعسفية ضد الأهالي من قبل العصبيات المتنازعين على حكم الإيالة[59].

والذي يهمنا في فترة حكم دايات طرابلس الغرب المضطرب، أنها كانت مرحلة انتقالية ممهدة لبروز أسرة محلية حاكمة مستقلة عملياً عن الدولة العثمانية، وهي ذات الفترة التي عرفت صعوداً لطائفة رؤساء البحر الليبيين من المهجرين الأندلسيين، والأعلاج المهتدين إلى الإسلام، إضافة إلى شريحة الكراغلة التي اندمجت في النسيج الاجتماعي المحلي وانخراطها في تحالفاته القبلية الموالية للسلطة[60]، الأمر الذي مهد للكراغلة الصعود نحو القيام بأدوار فاعلة ومتزايدة في إدارة شؤون الإيالة، وتحولها إلى إحدى العصبيات القبلية المتنافسة على السلطة، إلى جانب العصبية التركية، والعصبية اليونانية، وعصبية رؤساء البحر، العصبيات التي اشتد الصراع فيما بينها، وتبلورت طموحات الكراغلة لتولي كرسي الإيالة، لاسيما في عهد تحكم العصبية اليونانية أثناء عهد محمد وعثمان الساقزلي 1633-1672م[61]، وكان القرمانليون يمثلون عصبية

الكراغلة الأقرب للأوساط الاجتماعية المحلية الليبية الأخرى، وفي ذات الوقت الأكثر تمرساً في شؤون الإدارة والحكم، الأمر الذي هيأ لأحمد القرمانلي وعصبيته قيادة التحول في حكم الإيالة مطلع القرن الثامن عشر.

تولت العديد من الدراسات التاريخية سرد الوقائع والأحداث التي صاحبت وصول القرمانليين إلى حكم الإيالة في نهاية يونيو 1711م[62]، وإن ظلت دلالات هذا التحول في السلط والقائمين بها محل جدل تاريخي، بين رفض وتأييد لفكرة نشأة الدولة الليبية، وتولي الليبيين مقاليد السلطة في الإيالة، ولعل مرجعية ذلك يعود إلى عدم نضوج الرؤية الوطنية لدى بعض المؤرخات الليبية، وتأثرها بالكتابات الغربية، والتي ركزت بسلبية على الأصول الاجتماعية التي ينحدر منها القادمون الجدد إلى كرسي الإيالة، وهم الذين وصفهم البعض بالعنصر الطارئ والمستعرب[63]، فيما يشير آخر إلى أن القرمانليين حاولوا "**تقديم أنفسهم للأهالي كليبيين**"[64]، وفي أحيان أخرى وصف البعض الأسرة القرمانلية ومؤسسها بأنهم من الجنود الأناضوليين[65]، فيما يذهب آخر إلى أن قيم حكم القرمانليين للبلاد بأنهم أداروها بعقلية مزدوجة **يدين نصفها بالولاء التقليدي للباب العالي، ويطمح نصفها الآخر في أن تكون لهم اليد الطولى في تسيير دفة الحكم**[66].

وفي مجمل هذه الإحالات التاريخية نلاحظ أنها تحيل إلى أن هؤلاء القادمين الجدد هم من "**الأجانب**"، على الرغم من أن مؤسس هذه الأسرة مصطفى القرمانلي من الذين قدموا واستقروا في طرابلس بصفته بحاراً في عهد الوالي الثاني للإيالة درغوث رايس باشا 1553-1565م، واتخذ من ضاحية **المنشية** بطرابلس مستقراً لأسرته، واندمج أبناؤه وأحفاده في البلاد وصاهروهم، حتى استطاع أحد افراد هذه الأسرة الوصول إلى منصب قائد المنشية[67]، وهذا الاستقرار يتزامن مع المراحل النهائية لتشكل واستقرار العديد من شرائح المجتمع الليبي، لاسيما الهجرات الأندلسية

والمرابطية القادمة من المغرب الأقصى[68]، وهذه الإيحاءات في الكتابات التاريخية المعاصرة، لا نجد لها أثر في الكتابات الليبية القديمة، من قبيل ابن غلبون مؤرخ هذه الأسرة، والذي أشار إلى تلك الحاضنة الشعبية التي تحيط بأحمد القرمانلي وتدعمه، والتي ضمنت حصوله على البيعة " **العامة أو الشعبية**" لتولي كرسي الإيالة، على الرغم من معارضة استانبول، ويذكر ابن غلبون في هذا السياق بأنه "**لم يختلف في بيعته من أهل البلدين: المنشية، والساحل، وأهل الديون، والمدينة أثنان لعلمهم بصلاحيته لما قلدوه من أمرهم دون غيره**"[69].

وكذلك نجد أن إحدى رسائل الشيخ غومة المحمودي[*]، دليل آخر على حالة الاندماج بين الشرائح الاجتماعية الليبية، وكان ذلك في رسالته إلى السلطان العثماني عبدالمجيد الثاني سنة 1852م، والتي يطالب فيها بتولية أحد أفراد الأسرة القرمانلية على طرابلس الغرب، حيث جاء في رسالته قوله :"**أن يكون الوالي علينا باشا عربي مؤيد يعلم نفسه أنه مقيم بيننا طول عمره وأنها بلدهم، ليس يكون عاملاً خاطفاً كالطير**"[70]، ويزكي في ذات الرسالة أحد الأمراء القرمانليين بقوله : "**وهو عربي من جنسنا ومن أهل بلدنا من البيات من السادات القرمانلية لأنهم يعرفوننا ونعرفوهم ويعلمون طبائعنا**"[71]، وقد تكون هذه قرينة على عد القرمانليين والكراغلة عموماً من العناصر الوطنية الليبية، وأن الإحالات المشار إليها يعود إلى التركيبة القبلية للمجتمع، وحالة الانقسام الاجتماعي، والذي تسربت أفكاره التقليدية إلى الكتابات التاريخية، ويعجز المؤرخون والمنظرون الاجتماعيون حتى الآن عن الصعود بتلك الرؤى والتصورات إلى البعد الوطني بعيداً عن الولاء التأريخي للقواعد والانتماءات الأولية، والإبحار في دائرة الانتماء الوطني، يضاف إلى ذلك أن وقوع القرمانليين والكراغلة في دائرة التجاذبات المتعصبة بين ليبيا وتركيا في المراحل التاريخية اللاحقة.

فقد كان من بين الأسباب الرئيسة لعدم الاهتمام وإحاطة المؤرخين بالتأريخ للدولة القرمانلية في سياق وطني، ويعدُّها من أوائل التجارب الكيانية السياسة الليبية الناجحة، يرجع إلى تمسك المؤرخات التركية بجزئية وصف الكراغلة بـ**(أتراك طرابلس الغرب)**[72]، ولكن هذا الادعاء يخالف الحقيقة عن أن هذه الشريحة الاجتماعية الليبية النشأة والمجال[73]، والتي انصهرت تماماً في المجتمع الليبي الذي تشكلت في حواضره، واكتسبت كل معالم الشخصية الليبية، لغة وطباعاً وعادات، وأثبت أبناؤها تمسكهم بالأرض التي ولدوا وعاشوا فيها، وكانوا حاضرين وفاعلين في الأحداث والوقائع الوطنية، وبأنهم لا يقلون عن غيرهم في الولاء، والانتماء الوطني، لذلك يّعد كثير من الباحثين أن وصول الأسرة القرمانلية للحكم خير دليل على ليبيتهم وانتمائهم لهذه الأرض، وأسلوب إدارتهم في التأسيس للدولة الوطنية الليبية[74]، والإطاحة بالحكم المباشر للسلطان العثماني[75].

وعلى هذا الأساس فإن المؤرخين **المتصالحين مع العهد القرمانلي**، يعتقدون بأن تاريخ هذا العهد ظل "**واقعاً غير مرئي في تاريخ هذه البلاد، الذي ظلم ممن كتبه من غير بينة، كما ظلم أصحابه، فمن حكمهم بعد ذلك التاريخ، فليس هيناً ولا عادياً أن يكون لليبيا سفراؤها وممثلوها في لندن وفيينا ولاهاي، ولدى السويد والبندقية إسبانيا الدانمارك...**"[76]، فالعهد القرمانلي شهد استقلالاً ليبياً داخلياً[77]، وهذا العهد يُعد من الحركات الاستقلالية المبكرة التي شهدتها الولايات العربية في العهد العثماني، حيث منح الاتجاه الاستقلالي للقرمانلين البلاد الليبية وحدتها الترابية، وشكلا نسبياً من أشكال الدولة بالمفهوم الحديث[78].

فقد عمد أحمد القرمانلي عقب تولية السلطة في طرابلس إلى وضع "**أسس قوانين الدولة وأحيى رسوماً دابرة من قواعدها**"[79]، ونجح في التخلص من القوى التي يعتمد عليها العثمانيون

في الإيالة، وإحلال العناصر الوطنية في إدارة شؤون طرابلس الغرب، وغيرها من التحولات التاريخية التي كانت إيذاناً بولادة كيان مستقل أو شبه مستقل عن الدولة العثمانية، وهو التحول الذي يصفه أحد المؤرخين المعاصرين ببداية الحكم الوطني الليبي حين "**تمكن أحد أبناء الشعب وهو أحمد القرمانلي من الوصول إلى عرش البلاد، فأنهى بذلك التبعية المباشرة للدولة العثمانية**[80]، وقد انتهج أحمد القرمانلي عدداً من السياسات المحلية والدولية لتأكيد استقلاله، سواء منها ما يتعلق بالجوانب السياسية والثقافية والأمنية والعلاقات الخارجية التي تعطي للإيالة شكلاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي المستقل ويكتسب نوعاً من المشروعية المحلية والدولية، وكان البحر المتوسط أحد أهم محاور هذه السياسات.

فالبحر المتوسط يُعد من الخصائص المميزة للإيالة الليبية في العصر الحديث، وسبب النجاح لكل اتجاه استقلالي فيها، وإن فشل العديد المحاولات الكيانية الاستقلالية الليبية يرجع إلى عدم سيطرتها على الواجهة البحرية المتوسطية، التي كانت مجالاً لنمو الاتجاه الاستقلالي في العهد القرمانلي، ففي البحر المتوسط كان رؤساء البحر الليبي يخوضون حروبهم الخاصة، ويعقدون المعاهدات مع دول العالم مثلهم مثل الدول ذات السيادة[81]، وبنسجون تحالفاتهم الاقليمية[82]، لعل هذه الصفة التعاقدية الدولية للسلطة القرمانلية يعد من أهم مظاهر الاستقلال وتبلور الشخصية السياسية للدولة الليبية التي كان لها سفراؤها وممثلوها في مختلف الدول الأوروبية التي بدورها لها ممثلوها الدبلوماسيون في طرابلس الغرب[83]، وكان من العوامل الرئيسة لهذه النجاح الكياني السياسي يرجع إلى نشاط البحرية الليبية ورؤسائها في البحر المتوسط.

رؤساء البحر الليبيون: وطنيون ومهتدون ومغامرون

تتعدد الدراسات التاريخية لحقبة التاريخ الحديث، غير أنها في الغالب ما عمدت إلى الابتعاد عن التعرض بالتأريخ **لطائفة رؤساء البحر** الليبيين والمغاربة عموماً في العصور الحديثة المضطربة، ولعل ذلك يرجع إلى تلك الصور البشعة التي رسمتها الكتابات الغربية حول هذه الطائفة[84]، وممارساتها في البحر المتوسط وما يحيط بها من تساؤلات: **هل كانوا يمارسون اللصوصية، والقرصنة البحرية أم مجاهدون في سبيل الله؟، وهل تعدد الأصول العرقية والدينية التي ينحدرون منها تقلل من مكانتهم ووطنيتهم في الدول التي استقروا بها وحاربوا تحت لوائها وفي أساطيلها البحرية؟.**

تتعدد الرؤى والإجابات حول هذه التساؤلات وغيرها المرتبطة بطائفة رؤساء (رياس) البحر أو غزاة البحر، حيث يتمسك الغربيون في الغالب على تسميتهم بـ**(القراصنة المسلمين)** الذين عرفهم الحوض الغربي للبحر التوسط منذ استقرار الإسلام في أفريقيا الشمالية والأندلس، كحالة وحلقة من حلقات الصراع الإسلامي المسيحي تحت سلط ومسميات عدة[85]، وتجرد عدد من الباحثين لتأصيل مصطلحاتها (القرصنة، الجهاد البحري، اللصوص البحرية)، ومحاولة تأصيل الرؤية الإسلامية في عدّ هذه الحركة والحروب البحرية تقع في دائرة حركة الجهاد الإسلامي، ونفي صفة القرصنة واللصوصية عنها، وكونها حركة فاعلة في عرقلة الخطوط التجارية للدول المسيحية، وفي تهديد سفن الخصم، وكانت تطمح أيضا إلى تحقيق المغانم على حسابهم، ويميز بين حركة الجهاد البحري، واللصوصية البحرية، أن ربابنة ورؤساء البحر المسلمين كانوا يتمتعون بغطاء قانوني لكونهم في خدمة سلطة ذات سيادة وهم بذلك محاربون منتظمون[86].

وقد تجرد عدد من المؤرخين الغربيين المعاصرين لتقديم رؤية متوازنة ومنصفة لحركة الجهاد البحري الإسلامي في البحر المتوسط، ومنهم المؤرخ الأمريكي المعاصر (جون ب. وولف **John B. Wolf**)، الذي يميز بين القرصنة بعدّها أعمالاً فردية، يهاجم خلالها القراصنة السفن دون تمييز بين أية دولة، وكان هدفها الوحيد هو النهب، في حين كان رؤساء البحر جنوداً موكلين من غيرهم للقيام بمهام حربية بحرية، ولا يشنون حروبا إلا على أعداء أميرهم، وهي التبعية التي تعطي لنشاط رؤساء البحر الشرعية لنشاطهم، لاسيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، "**حين كان الهلال يقف في وجه الصليب في البحر الابيض، كان البحارة يحاربون إما باسم الصليب وإما باسم الجهاد وكانوا على يقين من أن الله كان يبارك أعمالهم**"[87].

ولم يقتصر النشاط الجهادي البحري على الجانب الإسلامي، بل نشأت حركة مناظرة في سواحل أوروبا الجنوبية، خاصة في السواحل الإيطالية والإسبانية تتعقب المهجرين الأندلسيين، وتسعى وراء الحصول على الغنائم والأسلاب، وخوض التحرشات الانتقائية من المسلمين[88]، وهذه العمليات البحرية والعمليات المضاد لها، ترتب عليها استفحال ظاهرة الأسرى بين الجانبين، وزاد مجي الأندلسيين مهجرين إلى الشمال الأفريقي في استعار هذه الحركات البحرية ذات الصبغة الدينية والاقتصادية[89].

وكانت الشواطئ الليبية جزءاً أساسياً في هذه المواجهة الإسلامية المسيحية منذ أواخر العصور الوسطى حيث تعرضت المدن الليبية المتوسطية إلى عدد من الحملات الإيطالية والإسبانية، قبل التوسع العثماني في غرب المتوسط[90]، ومن ثم تطورت هذه المواجهة في أعقاب تحول السلطة للعثمانيين وارتباطهم بالحدث البحري المتوسطي، وبروز طائفة رؤساء

البحر المسلمين، الذين دخلوا في خدمة الدولة العثمانية ضد القوى المسيحية، وتأسيس الإيالات المغاربية الثلاث **(طرابلس الغرب، تونس، والجزائر)**[91]، بالإضافة إلى السلطنة العلوية في المغرب الأقصى، التي كانت بدورها تدير بحريتها المتوسطية والأطلسية في ذات دائرة الصراع البحري[92].

وقد كان هذا الحدث التأسيسي الليبي الحديث مرتبط بالبحر المتوسط، وهو ما جعل من القرون الثلاث التالية(16-17-18) ترتبط بالأحداث المتوسطية، منذ سيطرة العثمانيين وحضورهم في هذا المجال[93]، وعلى هذا الأساس وضع أحد الباحثين مقترحا لإعادة تحقيب وتقسيم مرحلي للتاريخ الليبي الحديث، وجعل المرحلة الأولى من هذا التحقيب الحدثي هي مرحلة **(الجهاد البحري 1492-1815م)**[94]، وهو التحقيب الأكثر واقعية وموضوعية في دراسة هذا التاريخ الذي عرف انكفاء ليبياً نحو البحر المتوسط، انكفاء يعلله البعض إلى طبيعة البلاد الليبية الصحراوية القارية، وحياة الفاقة والشدة وقلة الموارد المتاحة، والتي دفعت بالليبيين نحو المتوسط مجاهدين في سبيل الله، ولعلهم يجدون منه رزقاً طيباً، وما لبثوا أن انتظموا في سلك "**قراصنة البحر وقطاعه من جبابرة الملاحين الأتراك والروم من أهل جزر بحر إيجه الذين اعتنقوا الإسلام واتخذوا البحر المتوسط مهاداً ومعاشاً**"[95].

وقد تعمدت كثير من الدراسات التاريخية التركيز قدر الإمكان على دور الدين كمحرك أساسي للأحداث المتوسطية منذ نهاية العصور الوسطى والعصور الحديثة، على الرغم من أن المادة الأولية المتاحة عن هذه الحقبة تحيل إلى حضور البعد الديني وبشكل مكثف في سيرورة هذه الأحداث، وبحسب مقولة منظر مدرسة الحوليات **(فرناند بروديل)** حول قراءة وتحليل الأحداث التاريخية فإنه يقول : "**يجب أن نحاول رؤية وتصور الحدث في البحر الأبيض**

المتوسط من خلال رؤية أسلافنا القدامى وتصورهم له"[96]، ونلمس ملامح لهذه الرؤية في بعض الكتابات التاريخية الليبية الأساسية، ومنها وصف ابن غلبون لأعمال رؤساء البحر بقيادة درغوث باشا بقوله: "**وفي مدة طرغود اشتغل بغزو أرض الروم**"[97]، فيما يحدثنا أحمد النائب الأنصاري عن تحالف صليبي أسباني مالطي جنوي يهدف إلى : "**مهاجمة أفريقية وضبطها وإزالة الإسلام منها**"[98]، وفي مواضع أخرى نجده يستخدم الألفاظ والمصطلحات المفعمة بالروح الدينية لإضفائها على نشاط رؤساء البحر الليبيين[99].

ولم يكن المؤرخ حسن الفقيه حسن في يومياته بعيداً عن هذه الرؤية والتصور لعمليات الجهاد البحري، حيث يصف حصيلة رؤساء البحر من سفن وبضائع وأسري بـ "**الغنائم**"[100]، وهي ذات الرؤية لدى جل المؤرخات المغاربية في عدّ هذه الموجهة البحرية مواجهة دينية[101]، وفي اعتبار رؤساء البحر وبحارتهم من "**صناديد الرجال الغزاة المجاهدين**"[102]، إلى جانب تمسك حكام الإيالات المغاربية بالصفات التي تصبغ عليهم الصبغة الجهادية.

ومنها مراسلات القرمانليين التي تحرص على افتتاح مراسلاتهم بالصفات التي تصبغ عليهم الصبغة والمكانة الدينية، الجهادية ومنها كتاب جاء فيه: "**من عبدالله أمير المؤمنين المجاهد في سبيل رب العالمين... صاحب كرسي دار الجهاد طرابلس الحمية**"[103]، وفي تعليمات من يوسف باشا القرمانلي إلى رؤساء البحر الليبيين يوصيهم بعدم التعرض دويلة **دوبروفنيك Dubrovnik** (راغوصة) البلقانية التجارية[*] التي تقع على البحر الأدرياتيكي، حيث جاء في رسالته المؤرخة في 25 يونيو 1796م، افتتاح رسالته بقوله " **من عبد الله المتوكل على الله المجاهد في سبيل الله المنصور بعون الله أبى محمد عبده يوسف باشا بن على... ليقف**

عليه أحبابنا قبابطن (قباطن) البحر رؤساء السفن الجهادية"[104]، وغيرها من الإشارات التي تحيل للبعد الديني، وهذا لا ينفي الأهمية الاقتصادية والسياسية لحركة الجهاد البحري.

وسط هذا الصراع تشكلت وتطورت طائفة رؤساء البحر من المغامرين والمهتدين الجدد إلى الدين الإسلامي، الذين تصفهم المصادر الأوروبية بـ**(المارقين والمرتدين عن الديانة المسيحية)**[105]، إلى جانب العناصر العثمانية من مختلف ولاياتها، والمحلية الليبية الذين تشكلت منهم هذه الطائفة البحرية.

ويقدم المؤرخ البريطاني المعاصر **(جون جوليوس نورويش)** تفسيرا لبروز ظاهرة رؤساء البحر والقراصنة في المتوسط في العصر الحديث كان نتيجة " **كان القرن الخامس عشر قد شهد حدثين جللين في كل طرفي المتوسط: في الشرق سقوط القسطنطينية في 1453، وتبع ذلك إغلاق البحر الأسود أمام الملاحة المسيحية، وفي الغرب كان الطرد التدريجي للمسلمين من إسبانيا في السنوات التالية لعام 1492م، كلا الحدثين أدى إلى انتشار عدد كبير من المشردين الذين لم يعرفوا الاستقرار، مسيحيون في الشرق ومسلمون في الغرب، كلهم تعساء وساخطون ويتطلعون إلى الثأر، ولجأ معظمهم لحياة القرصنة والمغامرة... لم يكن اهتمام المسلمين سوى أن يلحقوا بإخوانهم في الدين في الشمال الافريقي**"[106]، وتشير العديد من الدراسات التاريخية إلى الدور الكبير الذي تحمله المهجرون الأندلسيون في حركة الجهاد البحري الإسلامي، لاسيما من الأندلسيين الثغريين العارفين بالملاحة وفنونها، والماهرين في صناعة السفن[107].

ويلاحظ في تشكل هذه الطائفة ذلك التشابك بين المحلي والدولي، والديني والمصلحي الانتهازي، الذي يتجاوز الحدود الوطنية والعرقية في لحظة التشكل[108]، وأضيف إليهم عنصر

(العلوج) من الأسرى المسيحيين المسترقين من السفن والشواطئ الأوروبية، والذين اختار قسم منهم اعتناق الإسلام، واشتهروا بخدماتهم للسلطة الحاكمة، وأسسوا أسراً محلية حافظة على أسماء مواطنها الأصلية[109]، وتدرجوا في المناصب البحرية والإدارية في الإيالات المغاربية،

وفي هذا السياق يقول المؤرخ (عبد الكريم غرايبة)، : أن حكام الإيالات المغاربية تألفوا من مجموعة من المغامرين الذين تخلوا عن ولائهم أو دينهم أو الاثنين معاً ليحاربوا تحت علم جديد حباً للشهرة أو النفوذ أو المال، وليسيطروا على شعب كانوا غرباء عنه، ومنهم عدد كبير من المرتدين الذين جعلوا من شواطئ المتوسطي قواعد للجهاد والثأر والتأديب والربح[110]، ولعل جزئية الأجنبي المهتدي إلى الإسلام ظلت النقيصة التي تلاحق رؤساء البحر الليبيين في الكتابات الغربية والليبية التي سارت على هديها، من خلال محاولة إبراز البعد الديني والعرقي لشخصيات رؤساء البحر الليبيين، ويُعد القنصل والمستشرق الفرنسي شارل فيرو 1809-1888م، نموذجاً مثالياً لدراسة خلفيات رؤساء البحر الليبيين، حيث انتهج منهجاً تشكيكياً يرمي إلى الحط من رؤساء البحر المرتدين الأوروبيين، ويذهب إلى شحن مؤلفه الموسوعي **(الحوليات الليبية)** بتفاصيل شاملة ودقيقة عن طفولة وأوليات هؤلاء الرؤساء الأوروبيين المسيحيين دون غيرهم، وبالقدر الذي يمكن بسهولة تفنيد أغلب معلوماته التفصيلية، نظرا إلى صعوبة ضبطها في مراحلها الأولية[111]، ويمكن رصد نماذج لأبرز رؤساء البحر الليبيين من خلال البيان التوضيحي الآتي اعتماد على المصادر الغربية خلال الفترة 1551-1835م.

بيان بأهم رؤساء البحر الليبيين وأصولهم العرقية والدينية ومكانتهم في البحرية الليبية 1551–1835م

الرئيس (الرايس)	أصوله	دوره في البحرية الليبية
درغوث باشا	تركية	يُعد مؤسس البحرية الليبية في التاريخ الحديث ومن أعظم رؤساء البحر في غرب المتوسط، عمل منذ سنة 1533م تحت رئاسة خير الدين بربروساء وكلفه بقيادة أحد أساطيله البحرية وقيادة الحملات على السواحل الأوربية، وتولى قيادة رؤساء البحر المسلمين في غرب المتوسط عقب وفاة خير الدين سنة 1546م، وينسب إليه في بعض المصادر التاريخية إقناعه للسلطان العثماني بالتدخل في ليبيا وطرد فرسان القديس يوحنا من طرابلس سنة 1551م، نصب واليا على إيالة طرابلس الغرب سنة 1553م، وهو التاريخ الذي يعد بداية انطلاق البحرية الليبية في المتوسط وتأسيسه للأسطول البحري الليبي، قادة الكثير من الحملات كان آخرها محاولته فتح جزيرة مالطا سنة 1565م حيث قتل على أسوارها.
علج علي (أوشيالي)	علج إيطالي	أسر سنة 1520م، واعتنق الإسلام وأصبح من رجال درغوث باشا المقربين، شارك في جل حملات درغوث باشا وبعد وفاته تولى علج علي قيادة الأسطول البحري الليبي، قبل أن يعينه السلطان العثماني سليم الثاني سنة 1568م أمير الأمراء على مجموع إيالات الشمال الأفريقي، عرفت البحرية الليبية في ظل قيادته تطورا ملحوظا لذلك استعانت به وببحرية الشمال الأفريقي الدولة العثمانية في معركة ليبانتو 1571م قرب السواحل اليونانية والتي منيت فيها الأساطيل العثمانية بهزيمة كبيرة، استطاع علج علي الانسحاب ببقية اسطوله توفى سنة 1587م.
جعفر باشا	علج قوقازي	من رؤساء البحر الذين عملوا مع درغوث باشا في البحرية الطرابلسية، ثم مساعدا لعلج علي باشا في أثناء ولايته على الإيالة الطرابلسية، قبل أن تؤول هذه الولاية

الرئيس (الرايس)	أصوله	دوره في البحرية الليبية
		إلى عهدته، تولى قيادة الأسطول البحري الليبي في معركة ليبانتو سنة 1571م على السواحل اليونانية، حيث تكبدت البحرية الليبية خسائر فادحة، ولكنه عمل على إعادة تجهيز الأسطول الليبي مجددا، والمشاركة في معركة حلق الواد ضد الأساطيل المسيحية سنة 1574م، واستمر في باشوية طرابلس الغرب حتى سنة 1581م، حيث نقل إلى إيالة سوريا وتراجعت البحرية الليبية بعد ترك طرابلس.
محمد الساقزلي (دوكيو)	علج يوناني من جزيرة ساقز	وصل إلى طرابلس كبحار مسيحي قبل أن ينتقل إلى الجزائر ويعتنق الإسلام، وأشتهر في الأسطول الجزائري كأحد أهم رؤساء البحر لينتقل مجدد إلى طرابلس الغرب ويقود أسطولها في عدد من الحملات على السواحل الاوربية، ومكنته سمعته البحرية من الوصول إلى منصب الباشوية في طرابلس الغرب سنة 1631م، قتل مسموما في طرابلس سنة 1649م.
عثمان الساقزلي	علج يوناني	أشتهر كأحد أهم رؤساء البحر الليبيين في عهد محمد الساقزلي وتولى قيادة الانكشارية العثمانية في الإيالة، وعقب قتل محمد الساقزلي تولى باشوية الإيالة، استطاع فرض هيبة الأسطول الليبي في المتوسط.
مصطفى الثغري	أندلسي	من رؤساء البحر الأندلسيين الذي انخرطوا في خدمة الأسطول الليبي، وكانت له مساهمة مهمة في معركة البحرية الليبية ضد البنادقة سنة 1665م، والتي حقق فيها الأسطول الليبي نصرا حاسما.
عمر المتشو المصراتي	ليبي	أحد رؤساء البحر الليبيين الذين عمل في الأسطول.
مراد المالطي	علج مالطي	انخرط في طائفة رؤساء البحر وأصبح له نفوذ وتأثير في هذه الطائفة وفي سير الأمور في الإيالة، وتحكم في تنصيب عدد من الدايات في طرابلس الغرب

الرئيس (الرايس)	أصوله	دوره في البحرية الليبية
خليل قازدغلي	ألباني	أرسله الباب العالي إلى طرابلس سنة 1673م لتولي الباشوية، ولكن الديوان الذي يتحكم فيه الدايات لم يمكنوه من تولي منصبه فانخرط في حركة الجهاد البحري في الأسطول الليبي ووقع في الأسر في يد الأسطول الفرنسي ولم يفرج عنه إلا سنة 1694م وعاد إلى طرابلس حيث تول الباشوية سنة 1706م، ولكن انتشار وباء الطاعون وتوقف عمليات الجهاد البحري عجلت بخلعه وطرده من طرابلس.
علي ولد الجن	كرغلي ليبي	تولى رئاسة الأسطول الليبي في عهد قارة محمد آغا، وأشتهر بكثرة حملاته على السواحل الأوروبية.
الرئيس مراد(بيتر لزلي)	اسكتلندي	من رؤساء البحر الليبيين الذين كانت لهم أدوار كبيرة في قيادة الإسطول في أثناء الحرب الليبية الأمريكية 1801-1805م، في عهد يوسف باشا القرمانلي، عند اندلاع الحرب الأهلية في طرابلس بين أفراد الأسرة القرمانلية انحاز إلى جانب محمد القرمانلي حيث قتل في جامع المغاربة عقب سقوط قنبلة عليه سنة 1832م,
مصطفى قرجي	من جورجيا في القفقاس	أحد رؤساء البحرية الليبية، اشتراه يوسف باشا القرمانلي ثم أعتقه وزوجه من إحدى بناته، نال ثقة الباشا وولاه رئاسة ميناء طرابلس لمدة طويلة.
الرئيس خليل عيواز	ليبي	من رؤساء البحر الليبيين الذين اشتركوا في قيادة البحرية الليبية إلى جانب الأسطول العثماني في حرب اليونان[112].

ومن خلال هذا البيان التوضيحي يلاحظ أن طائفة رؤساء البحر الليبيين ضمت في جنباتها أعداداً كبيرة من الرؤساء العظام، الذين أظهروا حنكة كبيرة في ركوب البحر ، وقيادة الإساطيل البحرية الليبية في مرحلة الجهاد البحري الإسلامي، على الرغم من تعدد أصولهم العرقية الأوروبية والأناضولية، والمتوسطية، والديانة التي كانوا يعتنقونها قبل الاهتداء إلى الدين

الإسلامي، وهي الانتماءات والنزعات التي من الواضح أنها انصهرت في بوتقة الوطن والدين الجديد، والجهاد في سبيله، ولم يكن هذا التنوع في الأصول العرقية لرؤساء البحر حالة ليبية استثنائية، بل عرفتها الإيالات المغاربية عموماً[113]، بما في ذلك رؤساء البحر في سلطنة العلويين في المغرب الأقصى[114].

وفي تقديرنا إن ظاهرة الاستعانة بالبحارة ورؤساء البحر الأجانب من المتمرسين على ركوب البحر، وخوض لجاته، كانت من سمات ذلك العصر وظاهرة عالمية، والأمثلة التاريخية المتزامنة عديدة والتي تدعم هذا الرأي، حيث اعتمد الأمير (هنري الملاح) والسلطات البرتغالية على البحارة الإيطاليين لخوض غمار حروبهم وقرصنتهم ضد المسلمين في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي[115]، وكذلك أن أغلب البحارة المستكشفين للعالم الجديد كانوا يعملون لحساب دول غير دولهم الأصلية، ومنهم البحار (كرستوفر كولمبس 1451–1506م) الإيطالي الجنوي، الذي قدم خدماته للبحرية البرتغالية، وعرض مشروعه الكشفي على البندقية والبرتغال وانجلترا قبل أن يقنع الإسبان بهذا المشروع[116]، إضافة إلى أن فلسفة التجنيد وتشكيل الوحدات العسكرية التي انتهجها العثمانيون كانت تعتمد على العناصر المسيحية من حديثي العهد بالإسلام من الأرقاء الذين التقطوهم في ساحات القتال، أو سبوهم من المناطق والشواطئ المسيحية، وكان هدفهم من فلسفة التجنيد هذه ضمان الانقياد والولاء المطلق للسلطان العثماني، وعدم حدوث حركات العصيان والتمرد التي كانت شائعة بين العصبيات التركية والتركمانية[117].

ومن خلال البيان السابق نلاحظ محدودية ذكر رؤساء البحر الليبيين من أصول محلية، والذين يزخر كتاب اليوميات الليبية بالإشارة إليهم ونشاطهم البحري في البحر المتوسط، من أمثال الرؤساء (إبراهيم القرقارشي، حسن القزار، الحسين الزواري، خليفة الفرجاني، علي البلعزي،

علي ولد الحولة، عمر الشلي)، وغيرهم الذي لم يرد في المصادر التاريخية تراجم شخصية لهم، ويلاحظ في اليوميات الليبية تمييز رؤساء البحر من أصول أجنبية بمصطلح **(الرئيس القبطان)**، فيما يشار إلى الليبيين بالرايس(الرئيس) فقط[118].

ولعل تركيز المؤرخات والكتابات الغربية على جزئية رؤساء البحر لأجل محاولة التأكيد على إن كل ما أنجزه الليبيون والمغاربة في الشمال الأفريقي من انتصارات بحرية، وما تبعها من معاهدات وأتاوات خضعت لها تلك الدول مضطرة، كانت من إنجاز البحارة الأوروبيين المهتدين إلى الإسلام، وهذا ما يصرح به **فرناند بروديل** الذي يرجع أسباب تقهر القرصنة والسفن الأوربية كان بفعل هؤلاء البحارة المرتدين حيث يقول: "**السفن الحربية قد تقهقرت عندما وضع جمع من المارقين عن الدين من سكان بلاد أوروبا الشمالية الذين توافدوا على عاصمة الجزائر مراكب شراعية للقرصنة على المدى البعيد، وهكذا أصبح البحر المتوسط بكامله مسرحاً لعملياتهم**"[119].

ولكن كل تلك الطروحات التشكيكية في ولاء رؤساء البحر لمواطنهم الجديدة لا ينفي اندماجهم في النشاط البحر الإسلامي، وفي اندماجهم في البناء الاجتماعي المحلي وتتعدد النماذج من هؤلاء الرؤساء الذين أسس أسر في المدن الليبية، ومنهم محمد الساقزلي الذي ينحدر من الجزر اليونانية، قبل أن ينتقل إلى الجزائر ويعتنق الإسلام، وإنشاء عدد من السفن يشارك بها في حركة الجهاد البحري، قبل أن ينتقل إلى طرابلس الغرب، ودخل في خدمتها حتى أصبح أحد أهم ولاتها في القرن السابع عشر[120]، ورئيس البحر محمود خازن دار وهو من الأعلاج المنحدرين من أصل فينيسي إيطالي، اعتنق الإسلام وحسن إسلامه، وتدرج في المناصب البحرية والإدارية في الإيالة، وأسس عدد من المؤسسات الدينية وجعل عليها أوقافاً لضمان

استمرارها[121]، بحيث لم تكن الإمارة القرمانلية في طرابلس الغرب بعيدة عن المشهد المتوسطي وتحركاته الحربية والإنسانية، ومنح نشاط رؤساء البحر الليبيين على اختلاف أصولهم العرقية لليبيا شخصيتها الدولية المنفصلة عن السيادة العثمانية.

نتائج نشاط رؤساء البحر الليبيين على السلطة القرمانلية وكيانها

إن قدم عمليات النشاط البحري الليبي في البحر المتوسط، والتي ساهمت في بلورة معالم هذا الكيان، وشخصيته شبه المستقلة في القرن السابع عشر، واتجاه سلطات الإيالة نحو الممارسات الاستقلالية، والتي تجلب بشكل واضح في عهد الوالي عثمان باشا الساقزلي 1649-1672م[122]، وهو الوالي الذي تطورت أساطيل البحر الليبية في عهده وعمد إلى بذل "**همته بعمل الأساطيل وانتهى عدد أساطيله في خلال مدة قليلة إلى أربعة وعشرين أسطولاً... فغلب بها على البحر الرومي من جميع جوانبه وقويت ريحهم في بسائط هذا البحر وامتدت شوكتهم**"[123] ومن الواضح أن تركيب الأسطول يتكون من عدد من الفرق البحرية سريعة الحركة في هذا العهد الذي قدمت فيه مساعدات حتى للأسطول العثماني[124] وحققت هذه الفرق العديد من الانتصارات، والتي ترتب عليها تضخم أعداد الأسرى المسيحيين في سجون طرابلس[125]

لم يدم هذا النشاط البحري طويلاً عقب وفاة عثمان الساقزلي ودخول الإيالة مجدداً في حالة الصراع بين العصبيات المتنفذة في طرابلس، وقد تعرضت السفن الليبية لملاحقة أساطيل المدن الإيطالية في جزر بحر إيجة بحيث تعرضت لخسائر متلاحقة منذ سنة 1675م[126]، حيث تعرضت طرابلس الغرب إلى حملات متتالية من الإنجليز الذين قصفوا القلعة ودمروا عدد من قطع الأسطول الليبي في الميناء، وعجزت السلطات العثمانية عن تقديم يد العون إليها،

واجبرت سلطات طرابلس الغرب على توقيع اتفاقية مع الإنجليز في أبريل 1699م[127]، وهي الاتفاقية التي حصل بموجها الإنجليز على امتيازات متعددة، وإن شهد النشاط البحري فترة توقف وانحسار حتى تولى القرمانليون السلطة.

بعد تولي أحمد القرمانلي مقاليد السلطة في طرابلس، وما تبعها من مرحلة اضطرابات داخلية والتي استطاع تجاوزها بمساعدة تحالفاته مع العصبيات المحلية، حتى أصبح تقليده لمنصب والي الإيالة يستمد مشروعيته من المناصرة المحلية، على الرغم من رفض سلطات استانبول لهذا التحول[128]، ويعتقد أحد المؤرخين بأن التحولات في السلطة التي قادها أحمد القرامانلي كانت مخططة ومدبرة، لإزاحة السلطة العثمانية والتخلص من مركز القوة العسكرية التي تعتمد عليها في الإيالة[129].

من غير المحدد بدقة الأسباب التي دعت الدول الأوروبية التي لها مصالح في المتوسط إلى فتح اتصالات مبكرة مع القرمانلي وإرسال المبعوثين الدبلوماسيين لتوثيق علاقاتهم مع السلطات الجديدة في طرابلس، وهو الذي لم تستقر له الأوضاع بعد، حيث وصل أحد القادة الجنويين باسم جمهوريته في أغسطس 1712م، من أجل عقد صلح مع طرابلس في مقابل حصولها على مبالغ مالية سنوية نظير ذلك، وتسليم عدد من السفن، وكميات من البارود والذخائر للباشا القرمانلي[130]، على الرغم من أنه لم يباشر بعد في تجهيز أساطيله البحرية.

وفي 12 سبتمبر 1712م، وصلت إلى ميناء طرابلس ثلاث سفن حربية هولندية يقودها نائب الأميرال (بيترسون) والذي قدم بدوره للقرمانلي ما كان يحتاجه في تلك اللحظة التاريخية حيث زوده بمئة قنطار من البارود، وأربعة مدافع برونزية وكابلات وهدايا للباشا الجديد، وهي الخطوة التي يصفها شارل فيرو "**المفاجأة السعيدة التي حلت أزمة القرمانلي**"[131]، وفي ذات

الوقت منح القنصل الفرنسي الترخيص للسفن ليبية بجلب الحبوب من الجزر الفرنسية، بالإضافة إلى تجديد الاتفاقية الانجليزية في ذات الفترة[132]، وتسارع مجيء مبعوثي الدول الأوروبية لتجديد معاهداتها واتفاقياتها السابقة، ولا تمدنا المصادر المحلية أو الغربية بأي تفسير لهذه الاتصالات المبكرة مع الباشا القرمانلي، الذي كان يصارع من أجل البقاء وسط عدم اعتراف السلطان العثماني بسلطاته، وإن كنا نعتقد بأن الاتجاه الاستقلالي وعمليات التخلص من بقايا الجنود الأتراك كانت من المؤشرات التي شجعت الدول الأوروبية على فتح الاتصالات مع القرمانلي.

أخذت اهتمامات أحمد القرمانلي بالأساطيل البحرية وطائفة رؤساء البحر تتزايد، ويبعث مجدد الحياة في نشاطها وحركتها في البحر المتوسط، بعدّ هذا النشاط هو عماد قوة الإيالة وقوة سلطاتها الوليدة في تلك الحظة التاريخية، فعمل على جلب الخبراء في الملاحة وبناء السفن من بعض الدول الأوروبية؛ للقيام بتدريب بحارته على فنون الملاحة وإصلاح السفن، وعندما تأكد من قوة أسطوله أخذ يملي إرادته على الدول الأوروبية التي تتخذ من المتوسط مجالاً لنشاطها التجاري[133]، وتبالغ المصادر الأوروبية في رؤيتها للنشاط البحري الليبي في هذا العهد، حيث تشير إحداها إلى أن احمد القرمانلي "**لم يكن في حاجة لأي دعم لنشر الرعب والخوف، هذا ما أظهره منذ سنة 1721م، ففي هذه السنة كانت بحريته خطيرة جداً، وتتكون من سبع سفن مسلحة كل واحدة منها بأربعين إلى ستين مدفعاً دون الأخذ في الاعتبار سفن أخرى شراعية وبالمجاديف، لم يستثن قراصنته أحداً... ولم يجد نفعاً إرسال الباب العالي لأربع سفن حربية لغرض اعادة ما تم الاستيلاء عليه**"[134].

فيما يعتقد باحث أخر أن وصول أحمد القرمانلي إلى السلطة قد أعطت دفعاً جديداً أو حافزاً قوياً لمواصلة حرب الجهاد البحري، مما جعل بعض الدول المسيحية تسارع إلى تقديم

المساعدات اللازمة إلى طرابلس من اجل الحصول على بعض الامتيازات وتجديد الاتفاقيات السابقة[135]، فيما كان الاتجاه الاستقلالي يبتعد بطرابلس الغرب تدريجياً عن استانبول، وبروز حالة من المواقف المتضامنة بين إيالات الشمال الأفريقي من أجل مصالحها الوطنية والإقليمية، الأمر الذي جعل القوى الأوروبية تتجه إلى التفاوض المباشر مع طرابلس وعقد الاتفاقيات من دون تدخل السلطان العثماني[136].

ونلمس خلال عهد أحمد القرمانلي الارتباط الوثيق الصلة بين تطور دور رؤساء البحر ونضوج البحرية الليبية في المتوسط، وبين تطور الشخصية التعاقدية للكيان القرمانلي الجديد، في عقد الاتفاقيات والمعاهدات والتأسيس للعلاقات الثنائية مع الدول وتبادل المبعوثين والقناصل والسفارات المؤقتة والدائمة، التي بلورة معالم الشخصية الدولية للبلاد الليبية، التي أصبحت لها سلطة إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وحق التمثيل القنصلي والدبلوماسي، والتأسيس للشخصية السياسية للدولة الليبية وهيبتها في البحر المتوسط[137]، ويتجلى ذلك في عدد من المواقف محاولة الدولة العثمانية إجبار طرابلس والإيالات المغاربية على المصادقة على الصلح الذي عقده العثمانيون مع النمسا والبندقة الذي رفضه أحمد القرمانلي، من منطلقات "وطنية" حيث اعتبر مثل هذا الصلح خرابا على طرابلس الغرب ذات المصادر الاقتصادية المحدودة، الأمر الذي أغضب الباب العالي العثماني، الذي لم يكن له تأثير او إمكانية لإجبار الإيالة على تبني توجهاته[138].

وتتجلى نجاحات القرمانلي الدولية في إدارة العلاقة مع الفرنسيين والانجليز في المتوسط بنجاح، لاسيما في إدارة التنافس بينهم بجدارة في أغلب المراحل، وهذا النجاح ينسب إلى مستشاره الجنوي (سيمون ترافيرسو) الذي ينسب له الفضل في تخطيط سير المعاهدات

والاتفاقيات الدولية مع القوى الأوروبية[139]، وبما يضمن مصالح الإيالة وفق الخطط وبرامج أحمد القرمانلي الذي شهد نهاية عهده دخول ليبيا في معاهدات مع دول شمال أوروبا، بأن وصل إلى طرابلس الغرب مندوب سويدي من أجل إبرام اتفاقية، ومن ثم وصول القنصل السويدي الدائم في طرابلس جورج لوجي سنة 1740م، الذي أبرم الاتفاقية الليبية السويدية، وأنشاء قنصلية لبلاده في طرابلس الغرب [140].

والأهم في هذه المرحلة هو تطور دور طائفة رؤساء البحر الليبيين واخضاعهم لتوجهات السلطة الحاكمة، وتناغم تحركاتهم البحرية في المتوسط مع حركة العلاقات الدولية لطرابلس، وزيادة قدراتهم القتالية وفي الريادة البحرية[141]، واعتمادهم على السفن الصغيرة وسريعة الحركة، وتكاثر عددهم في طرابلس والذي ترجعه أحد المصادر الأوروبية إلى إعلان أحمد القرمانلي "**تفسه حامياً وراعياً للقراصنة**"[142]، وتدعيم هذا النشاط البحري بعدد من المبعوثين والقناصل المرسلين إلى العواصم الأوروبية من اجل توطيد العلاقات الليبية الخارجية، واستقبال طرابلس للكثير من القناصل والمبعوثين الذين يمثلون دولهم لتوقيع المعاهدات او التبادل الأسري والمحتجزون الأوروبيون[143].

وبعيداً عن تفاصيل المواجهات البحرية ومراحل الصعود والهبوط لرؤساء البحر في طرابلس الغرب والمعاهدات المتكافئة وغير المتكافئة التي وقعتها طرابلس مع القوى الغربية[144]، والتي تحيل جميعها إلى حالة الاعتراف الدولي بالكيان الوطني الليبي بعيداً عن السلطنة العثمانية المنكفئة على مشاكلها الداخلية بعيداً عن الحوض الغربي للبحر المتوسط[145]، ونتيجة لحركة رؤساء البحر تجمعت للسلطات القرمانلية العناصر القانونية لدولة، وأصبحت مؤهلة لأن تكتسب حقوقها وأن تتحمل الالتزامات الدولية وتمارس سيادتها على مجالها الترابي الليبي،

ونسجت هذه السلطة علاقة تحالف مع الإيالات المغاربية بما فيها المغرب الأقصى، بعدّها (دار جهاد) في مواجهة القوى المسيحية[146].

وقد عرف نشاط رؤساء البحر في المتوسط مراحل من الصعود والهبوط بحسب شخصية الباشا القرمانلي المتولي للسلطة، وزاد بالضرورة عدد المعاهدات الدولية التي يوقعها باشوات طرابلس في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، ويرتبط ذلك بتعاظم دور رؤساء البحر في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795–1832م، الذي شهد عهده نضوج للدبلوماسية الليبية على خلفية نشاط البحار ة الليبيين في البحر المتوسط، حتى انعقاد مؤتمر فيينا 1815م، وما تبعها من مؤتمرات أوروبية تناولت في اجتماعاتها ما أسموه بمشاكل **(القرصنة المغاربية، ومسألة تجارة الرق، وتحرير الأسري في إيالات الشمال الأفريقي)**، وتبعها عقد مؤتمر أكس لا شابيل 1818م ومقرراته التي انهت حركة الجهاد البحري الإسلامي[147]، لتأخذ ليبيا بعد ذلك في فقدان استقلالها بالتدريج لصالح عودة العثمانيين لأحكام قبضتهم على الإيالة مجدداً سنة 1835م[148]، فأنهت بذلك حقبة من استقلال الكيان الليبي المستقل في العهد القرمانلي.

الهوامش

(1) ينظر: نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد 1985م، الجزء العاشر.

(2) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1960.

(3) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1998م.

(4) مشكلات في كتابة التاريخ العربي المعاصر، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبي، د.ت، ص55.

(5) جورج طرابيشي، الدولة القطرية والنظرية القومية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1982م،ص 174.

(6) ماهر الشريف، إشكالية البحث في تاريخ فلسطين الحديث، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 59 صيف، 2004، ص33-40.

(7) مسعود ظاهر ، حول مشكلات التأريخ لولادة الدولة في المشرق الغربي المعاصر، دراسة في المنهج، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، السنة الرابعة، العدد 42، مارس 1988م، ص26-27.

(8) محمود محمد الناكوع، ملامح الصراع السياسي والثقافي في ليبيا الحديثة، مكتبة وهبة، القاهرة، 2007م، ص102.

(9) ينظر: صلاح أحمد هريدي وآخرون، تاريخ أوروبا الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص271؛ فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص11.

(10) نقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديقة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1966م، ص186-187.

(11) محمد الأسطى، ورقات مطوية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983، ص411.

(12) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي الجزء الأول: ميلاد دولة الاستقلال، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد والفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص304.

(13) محمد شاكر مشعل، الشمال الأفريقي والعثمانيون، ليبيا العصر العثماني الأول، 1551-1711، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م، ص14.

(14) ينظر: أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 2004م،ص108-109.

(15) خلف رمضان الجبوري، السيادة في ظل الاحتلال، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، السنة الرابعة، العدد السادس، كانون الثاني(يناير)، 2007.

(16) محمد ضياء الدين الريس، الشرق الأوسط التاريخ الحديث، مكتبة الشباب، القاهرة، 1965.

(17) توفيق البشروش، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، مجموعة أيام الناس للنشر، تونس 1992، ص66-67.

(18) علي العريبي ، في جذور التفكير في الدولة الوطنية التونسية، خير الدين وفريقه الإصلاحي، مجلة الحياة الثقافية، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، العدد (206) أكتوبر 2009، ص64.

(19) عمر سعد الله، ولادة الدولة الجزائرية نهائيا، دراسة قانونية سياسية، مجلة المصادر ، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة عام 1954م، المجلد 16، العدد 29، ص148.

(20) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص295.

(21) مجلة تراث الشعب، فيلادلفيا تحطمت هنا، العدد الرابع، يوليو، أغسطس، سبتمبر ، 1981م، ص12-15.

(22) ينظر: محمد امحمد الطوير، الحركات الاستقلالية في الوطن الغربي ضد حكم العثمانيين وأسبابها، ضمن مؤتمر العلاقات العربية التركية، تحرير: عقيل الديار، مركز جهاد الليبيين

للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988، الجزء الثاني، ص339-342. و تَابُوهَات : مصطلح فلسفي يعبر عما لا يجوز انتهاكه، أو ما يَحرُم مسّه أو الاقتراب منه، جمع كلمة (تَابُو).

(23) عبدالله موسى الفقهي، أولاد صولبا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 2008.

(24) الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح، بيروت،1970، ص286.

(25) محمد بن خليل غلبون، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1349 هـ(1930م)، ص160. وسوف يشار له لاحقا بالتذكار.

(26) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، ص285.

(27) محمد القبلي، حول التحركات البشرية بمجال المغرب الأقصى فيما بين منتصف القرن الثاني عشر ونهاية القرن الثالث عشر ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 21-22، (1996-1997م)، ص49.

(28) عمار جحيدر، مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي 1711-1835م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003، ص18.

(29) محمد مصطفى بازامة، مصطفى بازامة، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر، عبدالرحمن آغا البديري 1720-1792م، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع ، بنغازي، د.ت،ص28.

(30) محمد شاكر مشعل، الشمال الأفريقي والعثمانيون، مرجع سابق، ص11.

(31) محمد علي مسعود عمران، الإشراف العمرانيون وأثرهم في فزان، مطابع الجماهيرية، سبها، 2002م، ص1229.

(32) جان كلود زليتنر، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا 1500-1795م، ترجمة: جاد الله عزور الطلحي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 2001م، ص185.

(33) محمد بن أحمد القيسي السراج، أنس الساري والسارب في أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب، تحقيق: محمد الفاسي، وزارة الشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، فاس، 1968م، ص32-35.

(34) رحلتان عبر ليبيا، رحلة فريدريك هورنمان من القاهرة إلى مرزق 1797-1798م، ترجمة: دار الفرجاني، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس 1974م، ص129-130.

(35) أبو بكر عثمان القاضي الحضيري، فزان ومراكزها الحضارية عبر العصور، مركز دراسات وابحاث الصحراء، مرزق، دار المحيط العربي، بيروت، 1989م، ص 57-58.

(36) محمد امحمد الطوير، ثورة عبدالجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1831-1842م، منشورات فايد، الزاوية ، 2003م، ص122-130.

(37) ينظر: مصطفى علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1988م، ص54.

(38) زعيمة سليمان الباروني، صفحات خالدة من الجهاد للمجاهد سليمان الباروني، مطابع الاستقلال الكبرى، القاهرة،1964.

(39) فرانشيسكو كورو، صفحات هامة في تاريخ ليبيا، سليمان الباروني وحلم تحقيق إمارة مستقلة في الجبل الغربي ومعركة الأصابعة، ترجمة: إبراهيم المهدوي، مجلة جامعة قاريونس العلمية، السنة الثالثة، العدد4 ، 1990م، ص109-138.

(40) محمد شاكر مشعل، الشمال الأفريقي والعثمانيون، مرجع سابق، ص11.

(41) إبراهيم عبدالعزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية، الدول، الحكومات، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت، د.ت،ص14.

(42) بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1988م، ص172-175.

(43) عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988م، ج 2 ، ص340.

(44) فاتح رجب قدارة، الحضور المغربي في الذاكرة الليبية، العصور الحديثة إنموذجاً، مجلة الذاكرة الوطنية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، مكتب الزاوية، السنة الثانية، العددان: الثالث والرابع، يوليو 2016م، ص 130 – 145.

(45) نقولا زيادة ، ليبيا من حسن الوزان إلى التمغروتي، مؤتمر ليبيا في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الليبية، بنغازي، 1968م، ص248-251.

(*) تستخدم المصادر والوثائق التاريخية مصطلح (ريس، رايس) جمع (رُيّاس) في الدلالة على رؤساء البحر في العصور الحديثة في اغلب البحار التي عرفت هذه الظاهرة، لاسيما في البحر المتوسط، والبحر الاحمر والمحيط الاطلسي، وقد تلحق الصفة الوظيفية في الشواطئ الليبية بلقب الرايس من اهمها: رايس البنديرة : حامل العلم او الراية، رايس المرسى: رئيس الميناء) ينظر: حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، مصدر سابق.

(46) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، ص209.

(47) محمد رفعت، التيارات السياسية في البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص210.

(48) مينا أرول، أمريكا والإيالات المغاربية في العهد العثماني، ترجمة: خليفة حماش، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، العدد (11-12) أكتوبر 1995م، ص45.

(49) أحمد فؤاد متولي، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص276-277.

(50) أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، القاهرة، د.ت، ص149-150.

(51) جانكارلو كازالي، ريُاس البحر الهندي، عصر الاستكشاف العثماني، ترجمة: مصطفى قاسم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (364) أغسطس 2018م، ص 257 وما بعدها.

(52) محمد أمين، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، مطبعة انفو – برانت، فاس، 2011م، ص115-116.

(53) تمام همام تمام، الصراع الإسباني الجزائري في غرب المتوسط خلال القرن السادس عشر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب والتربية، جامعة البحرين، العدد الأول، شتاء 1998م، ص79.

(54) لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: سموحي فوق العادة، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط3، 1999م، ص12.

(55) ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2007م، ج1.

(56) نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2001، ص58-83.

(57) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص 168-169.

(*) الكراغلة (القولوغلية) : الشريحة الاجتماعية التي تشكلت في المجتمع الليبي والمجتمعات المغاربية في العهد العثماني، وتُعرف في العادة بانهم " من المولدون من آباء أتراك وأمهات ليبيات أو جوار أوروبيات"، وهذا التعريف في تقديرنا قاصرا في الاحاطة بهذه الشريعة الحاضرة بقوة في النسيج الاجتماعي القبلي الليبي وتحالفاته في القرنين السابع عشر والثامن

عشر. ينظر : عمار جحيدر، مصادر دراسة الحياة الفكرة في ليبيا، مرجع سابق، ص 18. و فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس (العرب والترك عبر العصور) قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2013م، ص 466-483.

(58) الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص170.

(59) ابن غلبون، مصدر سابق، ص102 وما بعدها.

(60) عمرو سعيد بغني، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996م،ص30-31.

(61) محمد شاكر مشعل، الشمال الأفريقي والعثمانيون، مرجع سابق، ص100-101.

(62) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، ص285.

(63) عمار جحيدر، مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي، مرجع سابق، 2003م، ص18.

(64) علي عبداللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998م،ص49.

(65) سيار الجميل، بقايا وجذور ، التكوين العربي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص186.

(66) نجم الدين غالب الكيب، فصول في التاريخ الليبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1982م، ص61.

(67) الحبيب القرمانلي، الحضور العثماني بإفريقيا الشمالية، قيام الدولة القرمانلية بالأصول التركي والإيالة الطرابلسية، دار الفرجاني طرابلس، 1997م، ص92.

(68) فاتح رجب قدارة، الحضور المغربي في الذاكرة الليبية، مرجع سابق، ص 140.

(69) ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص190-191.

(*) الشيخ غومة المحمودي: من الزعامات الليبية التي قادة ثورة ضد حكم الولاة العثمانيين في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1835-1858م.

(70) نص الرسالة في الملحق رقم (70) ضمن كتاب عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانليين، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966م، ص543.

(71) نفس المصدر، ص544.

(72) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة: عبدالسلام أدهم، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1969م، ص226.

(73) فاتح رجب قدارة، الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس (العرب والترك عبر العصور) قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2013م، ص 466-483.

(74) تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1988م، ص26-27.

(75) كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: عبدالقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص10-11.

(76) محمد مصطفى بازامة، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر، عبدالرحمن آغا البديري 1720-1792م، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع ، بنغازي، د.ت، ص10.

(77) عمر محمد التومي الشيباني، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، طرابلس، 2001م، ص214.

(78) عمار جحيدر، مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا، مرجع سابق، ص18.

(79) مفتاح السيد الشريف، ليبيا في العهود القديمة، مرجع سابق، ص139.

(80) عمر علي بن إسماعيل، الظروف التي أدت إلى احتلال على الجزائري لمدينة طرابلس الغرب 1793-1795م، مؤتمر ليبيا في التاريخ ، مرجع سابق، ص289.

(81) وثائق عن نهاية العهد القرمانلي، جمعها وقدمها للإيطالية: إسماعيل كمالي، ترجمة: محمد مصطفى بازامة، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965م، ص7 ، من مقدمة المترجم.

(82) ناصر الدين سعيدوني، رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى حسين باشا، ضمن ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2008م ص 117- 123.

(83) عبدالكريم غرايبة، العرب والأتراك، ترجع سابق، ص281.

(84) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص248-249.

(85) عبدالرحمن بشير، القرصنة غرب المتوسط القرن 2-5 هـ/11/8م، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، يونيو 2012م، ص41 وما بعدها.

(86) ينظر: حسن أميلي، الجهاد البحري في مقاومة الاحتلال خلال العصور الحديثة، بحوث مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمودية، جامعة الحسن الثاني ، المحمدية، العدد الأول، 1999م، ص100-101.

(87) جون ب. وولف، الجزائر واوروبا 1500 – 1830م، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، وعالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 179.

(88) كاميللو ما نغروني، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا، تاريخ البحرية الليبية، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1992م، ص 68.

(89) إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816م، المؤسسة الوطنية للكتاب ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، د.ت، ص20.

(90) رأفت غنيمي الشيخ، الجهاد البحري الإسلامي في البحر المتوسط، المجلة الإسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية، الرباط، العدد 13، 1983م، ص68.

(91) فاضل بيان، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص529-597.

(92) حسن أميلي، الجهاد البحري بمصب أي رقراق خلال القرن السابع عشر الميلادي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 2006م، ص51-55.

(93) محمد الهادي أبوعجيلة، النشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية 1711-1835م، وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ط2، 2008م.

(94) عقيل محمد البربار، تاريخ ليبيا الحديثة: منهج بنيوي مقارن، مجلة الاكاديميين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الدار الأكاديمية للطباعة والنشر، طرابلس، العدد الثاني، ربيع 2009، ص28-29.

(95) محمد رفعت ، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص209-210.

(96) فرناند بروديل، البحر المتوسط، ترجمة: عمر بن سالم، منشورات أليف، تونس، 1990م، ص35.

(97) ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص98.

(98) أحمد النائب الأنصاري، المذهل العذب، مصدر سابق، ص210.

(99) نفس المصدر، ص232.

(100) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط2، 2001م، ج1، ص187، 958 وغيرها.

(101) محمد بن عثمان المكناسي، البدر السافر لهداية المسافر إلى فكاك الأساري من يد العدو الكافر، تحقيق: مليكة الزاهدي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني – المحمدية ، 2005م، ص220–221.

(102) حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان تحقيق: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس –د.ت، ص87.

(103) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، مصدر سابق، رسالة من علي باشا القرمانلي، ج1، ص47.

(*) مدينة دوبروفنيك Dubrovnik (راغوصة) هي جزء من جمهورية كرواتيا الحالية.

(104) ينظر نص الرسالة في : الوثائق العربية في دار المحفوظات بمدينة دوبروفنيك، جمعها : بسيم قرقوت، اعده للعربية : محمد الأرناءوط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م، وثيقة رقم (35)، ص 118.

(105) فرناند بروديل، البحر المتوسط، مرجع سابق، ص54.

(106) جون جوليوس نوروش، الأبيض المتوسط، تاريخ بحر ليس كمثله بحر، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015م، ص 344.

(107) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492–1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص64.

(108) تمام همام تمام، الصراع الإسباني الجزائري في غرب المتوسط ، مرجع سابق، ص62–63.

(109) حسين خوجة، ذيل بشائر الإيمان، مصدر سابق، ص37–38.

(110) عبدالكريم غرايبة، الحرب الأمريكية الليبية 1801–1805م، ضمن كتاب دراسات تاريخية مهداة إلى عبدالعزيز الدوري، مطبعة الجامعة، الأردنية، عمان، 1995م، ص195.

(111) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص49 وغيرها.

(112) جمعت هذه المعلومات من عدة مصادر أهمها : حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، مصدر سابق، وشارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، وإتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة : خليفة التليسي|، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، ط2، 1991م.

(113) ألفونص روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة: محمد عبدالكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م، ص118؛ محمد أمين، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، مطبعة آنفو– برانت، فاس، 2011م، ص14–15.

(114) عبدالهادي التازي، الأسطول المغربي عبر التاريخ، مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الثامنة عشرة العدد (33) نوفمبر 1982م، ص30–32.

(115) عبدالقادر احمد اليوسف، العصور الوسطى الأوروبية، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت 1967م، ص368.

(116) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط5، 1995م، ص53–54.

(117) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1983م، ص275.

(118) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، مصدر سابق، ج1، ص 195.

(119) فرناند بروديل، البحر المتوسط، مرجع سابق. ص54.

(120) ابن غليون، التذكار، مصدر سابق، ص105.

(121) مختار الهادي بن يونس، علماء الغلابنة وآثارهم العلمية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م،ص57.

(122) عوض مصطفى السعداوية، حالة ليبيا كما ذكرها الحاج أبو سالم العياشي في رحلته، ضمن مؤتمر ليبيا في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الليبية، بنغازي، 1968م، ص281-282.

(123) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، ص239.

(124) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص206.

(125) نفس المصدر السابق، ص211.

(126) كاميللو ما نغروني، العلاقات البحرية بين لبيا وإيطاليا، مرجع سابق، ص101-103.

(127) عبدالله خليفة الخباط، العلاقة السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وانجلترا 1795-1832م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، 1985م، ص19-20.

(128) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص352-353.

(129) كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرهمانلي، مرجع سابق، سابق، ص11.

(130) رودلفوا ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، مرجع سابق، ص16-17..

(131) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص366.

(132) عبدالله خليفة الخباط، العلاقة السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وانجلترا، مرجع سابق، ص21.

(133) عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835 مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966م، ص40.

(134) جان كلود زليتنز، طرابلس ملتقي أوروبا وبلدان وسط إفريقيا 150-1795م، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، مصراته، 2001م، ص294.

(135) اميللوا ما نغروني، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا، مرجع سابق، ص106.

(136) جورجو كابوفين، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة: عبدالسلام مصطفى باشا إمام، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص46-47.

(137) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة التليسي الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، ط2، 1991م، ص346.

(138) جورجو كايوفين، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص48.

(139) الحبيب القرماني، قيام الدولة القرمانلية، مرجع سابق، ص108.

(140) أندرياس أودال، 250 عاماً للتعاون الليبي- السويدي، السفارة السويدية، طرابلس، 1989م، ص2.

(141) الهادي مصطفى بولقمة، سعد القزيري، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ص7.

(142) كوستانزيو برنيا، طرابلس من 1550 إلى 1850م ، مصدر سابق، ص222.

(143) شارل فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص378.

(144) امحمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي، دار اكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2002م، ص66-69.

(145) أحد فؤاد متولي، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ض282-283

(146) محمد بنهاشم، العلاقات المغربية الأمريكية، دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب 1786-1912م، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الرباط، 2009م، ص49 وما بعدها.

(147) رودلف ميكاكي، طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص221-226.

(148) كاميللو مانغروني، العلاقات البحرية بين ليبيا وإيطاليا، مرجع سابق، ص131.